

الموصوف صفات اخرى والمراد بالصفة ههنا الصنوية اعني الصفة التي  
 بالغير التي تتخوى اعني التابع التي يدك على معنى في متبوعه غير  
 المتصور وبها عمود من وجه لصادقها على العلة في مثلها عجب هذا  
 العلم وتفاوفا في ملك العلم حسن ومنه هذا الرجل واما قوله ذلك  
 ما زيد لا يتحرك وما الباب الاساح وما هذا الا زيد فمن حضر الموصوف  
 على الصفة تفيد ان اذا الصفة مفسورة على الاضاف يكونند انما او سببا  
 او زيدا والا ولا في حضر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد لا  
 كانت اذا اريد ان لا يتصرف بغيرها اي غير الكناية وهو لا يكاد يوجد  
 لتعريفه الا حاطة بصفات التي هي عين ابيات شئ منها او في نواعها  
 بالكناية بل هذا محال لان للصفة المنتزعة نقيضا وهو من الصفات  
 التي لا يمكن فيها ضرورة امتناع ارتفاع التقيض من ان اذا قلنا  
 ما زيد لا كاتب وارادنا ان لا يتصرف بغيره لزم ان لا يتصرف بالتمام  
 ولا بتقيضه وهو محال والتالي اي حضر الصفة على الموصوف من الحقيقي  
 كثير نحو ما في الذكر لا زيد على معنى ان الموصوف في الذكر المعنى مفسور  
 على زيد وقد قصد به اي بالثاني في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور  
 كما يقصد قولنا ما في الذكر لا زيدان جميع من في الذكر ممن عدنا زيد في  
 حكم لعدم فيكون هذا قضا حقيقيا ادعائيا واما في القصر لغير الحقيقي  
 فلا ويجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الموصوف في الذكر  
 مقصور على زيد بمعنى ان ليس حاصلا له في ان كان حاصلا لغير  
 وخالد والا ولا اي حضر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصص  
 بصفة دون اخرى ومكانها في الثاني اي حضر الصفة على الموصوف  
 من غير الحقيقي تخصص بصفة با فرد دون اخرى او مكانه وفرد دون  
 اخرى معناه سببا و الصفة الاخرى فان الخطاب لعنفه اشركه

وصفتين والمكلم بخصه با حدهما وتبعا وزا اخرى ومعنى دون  
 في الاصطلاح في مكانا من الشئ ثم استعمل للتفاوت في الاوجه التي  
 والترتب ثم اتسع فيه واستعمل في كل اتجاه وحد لا حدة وتحتل حكم  
 الحكم ولما كان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون اخر  
 دون صفة واحدة اخرى ودون اخر واحدا غير متفرج عن ذلك  
 ما اذا اعتقد الخطاب على ما فوق الاثنى كقولنا ما زيد لا  
 كاتب لمن اعتقد ان كاتبا وشاعرا ومجتبا وقولنا ما كاتب الا زيد  
 لمن اعتقد ان الكاتب زيد وعرفا او بكرا وان اريد عام من الواحد  
 وغيره فقد دخل في هذا التفسير المقصود الحقيقي وكذا الكلام على  
 مكان اخرى ومكان اخر وكما تعلم من هذا الكلام ومن  
 استعمال لفظه اوفيه ان كل واحد من حضر الموصوف على الصفة  
 وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشئ دون شئ  
 والثاني التخصيص بشئ مكان شئ والخطاب بالاول من ضربين كل  
 من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعني بالاول  
 التخصيص بشئ دون شئ من يعتقد المنه اي شركة الصفتين  
 في موصوف واحد وقصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين  
 في صفة واحد وقصر الصفة على الموصوف فالخطاب بقولنا ما زيد  
 الا كاتب من يعتقد انصافه بالشعر والكاتبه وقولنا ما كاتب الا زيد  
 من يعتقد ان شعره في الكتابة ويسمى هذا القصر قرا او القطع  
 الشريك التي اعتقدها الخطاب والخطاب بالثاني اعني التخصيص بشئ  
 مكان شئ من ضربين كل من يعتقد العكس ان عكس الحكم  
 الذي سببه التكمال فالخطاب بقولنا ما زيد لا كاتب من اعتقد انصافه  
 بالمعهود دون القيام وقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عرو

فان كان المراد بالصفة الصنوية اعني الصفة التي تتخوى اعني التابع التي يدك على معنى في متبوعه غير المتصور وبها عمود من وجه لصادقها على العلة في مثلها عجب هذا العلم وتفاوفا في ملك العلم حسن ومنه هذا الرجل واما قوله ذلك ما زيد لا يتحرك وما الباب الاساح وما هذا الا زيد فمن حضر الموصوف على الصفة تفيد ان اذا الصفة مفسورة على الاضاف يكونند انما او سببا او زيدا والا ولا في حضر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد لا كانت اذا اريد ان لا يتصرف بغيرها اي غير الكناية وهو لا يكاد يوجد لتعريفه الا حاطة بصفات التي هي عين ابيات شئ منها او في نواعها بالكناية بل هذا محال لان للصفة المنتزعة نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن فيها ضرورة امتناع ارتفاع التقيض من ان اذا قلنا ما زيد لا كاتب وارادنا ان لا يتصرف بغيره لزم ان لا يتصرف بالتمام ولا بتقيضه وهو محال والتالي اي حضر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الذكر لا زيد على معنى ان الموصوف في الذكر المعنى مفسور على زيد وقد قصد به اي بالثاني في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد قولنا ما في الذكر لا زيدان جميع من في الذكر ممن عدنا زيد في حكم لعدم فيكون هذا قضا حقيقيا ادعائيا واما في القصر لغير الحقيقي فلا ويجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الموصوف في الذكر مقصور على زيد بمعنى ان ليس حاصلا له في ان كان حاصلا لغير وخالد والا ولا اي حضر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصص بصفة دون اخرى ومكانها في الثاني اي حضر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصص بصفة با فرد دون اخرى او مكانه وفرد دون اخرى معناه سببا و الصفة الاخرى فان الخطاب لعنفه اشركه

فان كان المراد بالصفة الصنوية اعني الصفة التي تتخوى اعني التابع التي يدك على معنى في متبوعه غير المتصور وبها عمود من وجه لصادقها على العلة في مثلها عجب هذا العلم وتفاوفا في ملك العلم حسن ومنه هذا الرجل واما قوله ذلك ما زيد لا يتحرك وما الباب الاساح وما هذا الا زيد فمن حضر الموصوف على الصفة تفيد ان اذا الصفة مفسورة على الاضاف يكونند انما او سببا او زيدا والا ولا في حضر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد لا كانت اذا اريد ان لا يتصرف بغيرها اي غير الكناية وهو لا يكاد يوجد لتعريفه الا حاطة بصفات التي هي عين ابيات شئ منها او في نواعها بالكناية بل هذا محال لان للصفة المنتزعة نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن فيها ضرورة امتناع ارتفاع التقيض من ان اذا قلنا ما زيد لا كاتب وارادنا ان لا يتصرف بغيره لزم ان لا يتصرف بالتمام ولا بتقيضه وهو محال والتالي اي حضر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الذكر لا زيد على معنى ان الموصوف في الذكر المعنى مفسور على زيد وقد قصد به اي بالثاني في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد قولنا ما في الذكر لا زيدان جميع من في الذكر ممن عدنا زيد في حكم لعدم فيكون هذا قضا حقيقيا ادعائيا واما في القصر لغير الحقيقي فلا ويجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الموصوف في الذكر مقصور على زيد بمعنى ان ليس حاصلا له في ان كان حاصلا لغير وخالد والا ولا اي حضر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصص بصفة دون اخرى ومكانها في الثاني اي حضر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصص بصفة با فرد دون اخرى او مكانه وفرد دون اخرى معناه سببا و الصفة الاخرى فان الخطاب لعنفه اشركه

فان كان المراد بالصفة الصنوية اعني الصفة التي تتخوى اعني التابع التي يدك على معنى في متبوعه غير المتصور وبها عمود من وجه لصادقها على العلة في مثلها عجب هذا العلم وتفاوفا في ملك العلم حسن ومنه هذا الرجل واما قوله ذلك ما زيد لا يتحرك وما الباب الاساح وما هذا الا زيد فمن حضر الموصوف على الصفة تفيد ان اذا الصفة مفسورة على الاضاف يكونند انما او سببا او زيدا والا ولا في حضر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد لا كانت اذا اريد ان لا يتصرف بغيرها اي غير الكناية وهو لا يكاد يوجد لتعريفه الا حاطة بصفات التي هي عين ابيات شئ منها او في نواعها بالكناية بل هذا محال لان للصفة المنتزعة نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن فيها ضرورة امتناع ارتفاع التقيض من ان اذا قلنا ما زيد لا كاتب وارادنا ان لا يتصرف بغيره لزم ان لا يتصرف بالتمام ولا بتقيضه وهو محال والتالي اي حضر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الذكر لا زيد على معنى ان الموصوف في الذكر المعنى مفسور على زيد وقد قصد به اي بالثاني في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد قولنا ما في الذكر لا زيدان جميع من في الذكر ممن عدنا زيد في حكم لعدم فيكون هذا قضا حقيقيا ادعائيا واما في القصر لغير الحقيقي فلا ويجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الموصوف في الذكر مقصور على زيد بمعنى ان ليس حاصلا له في ان كان حاصلا لغير وخالد والا ولا اي حضر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصص بصفة دون اخرى ومكانها في الثاني اي حضر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصص بصفة با فرد دون اخرى او مكانه وفرد دون اخرى معناه سببا و الصفة الاخرى فان الخطاب لعنفه اشركه